



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الأربعاء

18 ذو القعدة 1439 – 29 أغسطس 2018





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

1



حقوق الإنسان في الصحافة

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«العدل»: تأهيل 1171 محامياً ومحامية خلال 6 أشهر

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 18 ذو الحجة 1439 هـ - 29 أغسطس 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4600362>

كشفت وزارة العدل أن عدد المتدربين والمتدربات ضمن برنامج إعداد المحامين المؤهل لرخصة المحاماة في مركز التدريب العدلي التابع للوزارة، بلغ 1171 متدرباً ومتدربة خلال النصف الأول من العام الحالي. وبلغ عدد المتدربات 521 متدربة في المسارين المهني والتدريبي بحسب إحصاء عدلي، فيما بلغ عدد المتدربين 650 متدرباً. ويتبنى مركز التدريب العدلي خطة تدريب تضمن تحقيق رؤيته في الريادة والتميز في التدريب بالمجالين العدلي والقانوني، بهدف توفير الفرص التدريبية لجميع الفئات وفق ضوابط معينة، وإعداد برامج تأهيلية متخصصة، وتقديم برامج نمو مهني مستمر، وتحديد الاحتياجات التدريبية للفئات المستهدفة، وتنويع أدوات ووسائل التدريب والتطوير المهني، ويعمل المركز على دعم الدراسات التطويرية في مجال تطوير الموارد البشرية للكادر العدلي والقانوني. ويضم المركز 64 قاعة تدريب وأربع قاعات للمؤتمرات، ويهدف إلى الإسهام في رفع كفاءة وتأهيل كتاب العدل وكتاب الضبط، ومحضري الخصوم وأعضاء هيئة النظر وغيرهم من مساعدي وأعوان القضاة، وتنفيذ البرامج المعتمدة بتطوير وتأهيل الملازمين المرشحين للقضاء، والقضاة على رأس العمل. ويعمل المركز أيضاً على إعداد وتنفيذ برامج وتأهيل المحامين والمتقدمين لرخصة المحاماة، والمشاركة في اللقاءات العلمية والندوات والمؤتمرات العدلية المحلية والإقليمية والدولية الخاصة في التدريب والتطوير العدلي، إضافة إلى تنفيذ اللقاءات العلمية المختلفة في مجال عمل المركز من مؤتمرات وندوات وحلقات تطبيقية وورش عمل. وأقام المركز منذ انطلاقه 69 برنامجاً تدريبياً للقضاة استفاد منها 2192 قاضياً، وثلاثة برامج تدريبية وأربع ورش عمل استفاد منها 134 كاتب عدل و150 محامياً. يذكر أن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني دشّن في شهر ذي القعدة من العام الماضي، في الرياض مبنى مركز التدريب العدلي، وأعلن حينها عن إطلاق دبلوم المحاماة الذي يستمر ثلاث سنوات، وينتهي بمنح المتدرب أو المتدربة رخصة مزاوله مهنة المحاماة.



فتاة تسرق سيارة بالدمام.. ومتخصص يطالب بدراسة الحالة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 ذو الحجة 1439 هـ - 29 أغسطس 2018م

<http://www.alriyadh.com/1701354>

الخبر - إبراهيم الشيبان
أظهر مقطع الفيديو متداول على شبكات التواصل الاجتماعي فتاة وهي تترجل من سيارة من نوع فورد تورس كانت تقف خلف مجموعة من السيارات في مدينة الدمام، لتستغل فرصة وقوف صاحب سيارة من نوع كيا اوبتيما وتركه لسيارته وهي على قيد التشغيل لتنجح في سرقتها والفرار بها دون أن ينتبه. وأوضح متداولو المقطع أن عملية السرقة حدثت أمس (الأثنين) الساعة التاسعة صباحاً أمام أحد المحلات التجارية في حي 75 بمدينة الدمام.

فيما لم يؤكد أو ينفي الخبير في علم الجريمة د. عبدالله الشعلان لـ"الرياض"، أنها جريمة سرقة، مرجعا ذلك لأسلوب السرقة أو ركوب السيارة وكأن بينهم علاقة.

وعدد الخبير الشعلان في علم الجريمة، ان أركان الجريمة كانت مكتملة في المقطع من خلال وجود شخص (مجرم) و حدث مناسب (سيارة) والركن الثالث وهو عدم وجود حماية على السيارة.

وحذر الشعلان، من تداول هذه المقاطع التي قد تتسبب في رفع معدل الجريمة عند النساء، مفندا ابرز أسباب انتشار جرائم السرقات لدى النساء هي للظروف المادية، أو استغلالها من قبل عصابات، وتقليدها للرجال ويعود ذلك لأسباب نفسية اجتماعية.

واستبعد أن تستطيع النساء سرقة السيارات حاليا ونحن نعيش تجربة قيادة المرأة للسيارة بحجة صعوبة تصريف السرقة بين النساء، وأن حدث ذلك فلا بد من البدء بالدراسات بدخول العنصر النسائي لعالم الجريمة في مجال سرقة السيارات.



تحويل مكاتب العمل إلى التوظيف وإقراض المنشآت خارج المدن

إنشاء مركز وطني لتحسين الإنتاجية

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 18 ذو الحجة 1439 هـ - 29 أغسطس 2018م

<https://www.al-madina.com/article/587433>

أمين رزق - جدة

تعترزم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، تحويل مكاتب العمل إلى مكاتب للتوظيف ودعم إقراض المنشآت خارج المدن بشروط تفضيلية، وذلك في إطار خطتها الشاملة لتوفير 1.2 مليون وظيفة بحلول 2022 وتقليص البطالة إلى 9%. وأوضح تقرير مفصل للوزارة أن خطة مواجهة البطالة تتضمن تحركات شاملة على أكثر من محور، وتستهدف إنشاء مركز وطني لتحسين الإنتاجية ومنح المنشآت مخصصات للتدريب والتأهيل على رأس العمل وإعداد اختبارات للتصنيف المهني.

كما تهدف الخطة إلى تطبيق اختبارات لإجازة المهنة للسعوديين وإعادة تأهيل الباحثين عن عمل لفترات طويلة، فضلا عن خفض استقدام العمالة الوافدة متوسطة ومتدنية التأهيل. وتسعى الوزارة إلى رفع جاذبية التوظيف في المناطق النائية وإنشاء برنامج للتوظيف في الصناعات اليدوية والتقليدية وتمويل الأسر المنتجة. ودعا التقرير إلى ضرورة رفع مستوى إنتاجية العمالة السعودية لمواكبة المستويات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وقصر دخول السوق على العمالة المؤهلة والمرخصة.

وكان سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان أعرب عن أمله في حوار صحفي مؤخرا في تحسين نقلة في معدلات التوظيف في عام 2019. ويستقبل سوق العمل سنويا قرابة ربع مليون خريج، فيما يعاني السوق من خلل هيكلي واضح لوجود أكثر من 9 ملايين وافد حاليا، فيما يبلغ عدد العاطلين السعوديين أكثر من مليون فقط.



رئيسات البلديات الفرعية: عملنا أكثر دقة.. والمراجعون

سيلمسون عطاءنا

نملك خبرة 11 عاماً وقرار التعيين مواكب لتمكين المرأة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 18 ذو الحجة 1439هـ - 29 أغسطس 2018م

<https://www.al-madina.com/article/587432>

داوود الكثيري - جدة تصوير - أحمد حجازي
أكدت السيدات المعينات لرئاسة 3 بلديات فرعية مختلفة بأمانة محافظة جدة، (المدينة)- في أول حديث لهن لوسائل الإعلام- أن قرار التعيين جاء مواكبا لتمكين دور المرأة السعودية في البلديات الفرعية والمستند على برنامج التحول الوطني 2020 المنبثق من رؤية المملكة 2030، موضحات بأنها يمارسن العمل البلدي منذ 11 عاما عبر إدارات مختلفة، مشيرات إلى أن العمل البلدي بالأيدي النسائية سيكون أكثر دقة.
الخبرة العملية

وأوضحت هبة حسين البلوي، رئيسة بلدية الشرفية الفرعية، أنها كانت تمارس العمل البلدي منذ 11 عاماً، وكان مسماها الوظيفي قبل تعيينها رئيساً لبلدية الشرفية (مدير إدارة خدمات العاملات في الإدارة العامة للخدمات النسائية بأمانة جدة)، لافتة إلى أن قرار أمين جدة المهندس صالح التركي بتعيين سيدات في رئاسة البلديات الفرعية جاء لتمكين دورة المرأة في البلديات الفرعية والمستند على رؤية المملكة 2030.

وأشارت هبة إلى أنها اكتسبت العديد من الخبرات العملية على مدار 11 عاماً، وذلك بخدمة (السيدات)، وإصدار الرخص البلدية، والإجابة عن استفسارات المراجعات، ومنح الرخص للأسر المنتجة وغيرها من المهام وتطمح حالياً لتوسيع نطاق خبراتها العملية، وذلك بخدمة الرجال من خلال منصبها الجديد، لافتة إلى أن المراجعين سيلمسون أثر ذلك على أرض الواقع.

قصارى الجهد

رئيسة البلدية النسائية الفرعية مريم أبو العينين وعدت ببذل قصارى جهدها لإثبات وجود السيدات في المناصب القيادية والمشاركة في تحقيق التحول الوطني 2020، ورؤية المملكة 2030. وأضافت: «تدرجت في العمل البلدي بدءاً من استقبال البلاغات إلكترونياً، ثم خدمة المواطنات بالمقابلة المباشرة على مدار 11 عاماً، وذلك من خلال الإدارة العامة للخدمات النسائية في مبنى زهرة الستين التي للأمانة، والتي تحولت حالياً لبلدية فرعية، لافتة إلى أن الإدارة تزخر بعدد من الموظفات المؤهلات، حيث يقارب عددهن نحو 150 موظفة. وواصلت مريم حديثها بقولها: «سنستمر في تقديم الخدمات البلدية للمواطنات، ومن ذلك استكمال إجراءات استخراج التراخيص، والتي تدار بأيدٍ نسائية، وكذلك الرقابة على المنشآت للتأكد من تطبيق الاشتراطات البلدية المطلوبة.»

أكثر دقة

رئيسة بلدية ذهبان الفرعية شذى المهنا أعطت دلالات مستقبلية لكيفية إدارة السيدات لرئاسة البلديات الفرعية كأن يكون العمل أكثر دقة مما هو عليه قبل ذلك، بلمسات نسائية مبدعة، وتطمح أن تكون قدوة لمن بعدها.. وتحمل شذى المتخصصة في القانون خبرات بلدية متراكمة منذ 11 عاماً، من خلال عملها في الإدارة العامة القانونية بأمانة جدة لمدة عشر سنوات، فيما التحقت في الإدارة العامة النسائية منذ عام، متوجة ذلك برئاسة بلدية ذهبان الفرعية. ووصفت القرار بالخطوة الجميلة التي أتت في الوقت المناسب، مشيرة إلى أن لديها طاقات-

مثل الرجال - تود تسخيرها لخدمة الوطن والمواطنين، كما تطمح أن يستفيدوا من خبراتها وتخصصها القانوني» معبرة عن سرورها البالغ جدا لإتاحة الفرصة لها لإثبات وجودها وتطبيق الذي تعلمته.» وأضافت أن المنصب الجديد بمثابة فرصة سانحة ليشاهد المواطنون أننا قادرات على الإنتاج والعطاء، وإكمال مسيرة الرجال من قبلنا» مؤكدة أنهن قادرات على القيام وتنفيذ المهام المطلوبة من رئيس البلدية الفرعية بشكل أكثر دقة، لافتة إلى أن ذلك مقدمة لمناصب نسائية أفضل.»



التحالف: سراج التقرير الأممي • قانونياً ونرد عليه

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 18 ذو الحجة 1439 هـ - 29 أغسطس 2018م
<https://www.okaz.com.sa/article/1667217>

«عكاظ» (الرياض [@Okaz online](https://www.okaz.com.sa)) أكدت قيادة تحالف دعم الشرعية في اليمن أنها تتابع باهتمام جميع التقارير الصادرة من الأمم المتحدة بشأن الأزمة. وقالت إنه تمت إحالة تقرير مجلس حقوق الإنسان لفريقها القانوني، مشيرة إلى أنه بعد المراجعة القانونية سيتم اتخاذ الموقف المناسب بهذا الشأن، وسيعلن عن ذلك في حينه. وفيما اكتفى مسؤولون حكوميون يمنيون بالقول لـ«عكاظ»: «إن الحكومة اليمنية تدرس مضامين التقرير وسترد عليه بشكل رسمي عبر الأطر الدبلوماسية المفتوحة مع الأمم المتحدة». وشدد وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش، أمس (الثلاثاء)، على أن التقرير الذي صدر عن الأمم المتحدة بشأن اليمن يستوجب رداً. وقال في تغريدة بهذا الشأن: «لأبد لنا من مراجعته والرد على حيثياته». وأضاف: «يبقى الأساس في أزمة اليمن قيام التحالف بدوره نحو استعادة الدولة اليمنية وحفظ مستقبل المنطقة من التناول الإيراني وتقويض أمننا لأجيال قادمة.» وزاد: «علينا مراجعة ما يقوله عن فظائع الحوثيين وإجرامه واستهدافه المدنيين، الحروب تحمل في طياتها آلاما وأفغانستان والعراق وسورية شواهد، ولكننا في خاتمة المطاف مسؤولون عن أمننا واستقرارنا وهنا أولويتنا.» وكان خيرا في حقوق الإنسان في الأمم المتحدة أصدر أول تقرير لهم عن الحرب في اليمن، أفادوا فيه أن الحوثيين مارسوا تعذيباً وجنوداً أطفالاً، وهو ما قد يرقى لجرائم حرب.



«الشورى» يناقش عمل خريجي • القانون والحقوق بالقضاء

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 18 ذو الحجة 1439 هـ - 29 أغسطس 2018م
<https://www.okaz.com.sa/article/1667213>

فارس القحطاني (الرياض [@faris377](https://www.okaz.com.sa)) علمت «عكاظ» أن مجلس الشورى سيناقش قريباً مقترحاً تقدم به أعضاء المجلس الدكتور أيوب الجربوع، والدكتور فيصل آل فاضل، والدكتور فهد العنزي، والدكتورة حنان الأحمدى، مطالبين بتعديل الفقرة «د» من المادة 31 من نظام القضاء، بهدف تمكين حملة شهادات القانون والحقوق من العمل في سلك القضاء.

قال الدكتور فيصل آل فاضل في تصريح لـ «عكاظ» إن المقترح تجاوز المرحلة الأولى من حيث ملاءمة الدراسة، والآن ينتظر أن تطرحه اللجنة المختصة وهي لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، لمناقشته تحت قبة الشورى، ومن ثم التصويت عليه إذا لم يكن هناك طلب بمزيد من الدراسة من قبل اللجنة.

وأوضح أن اللجنة الإسلامية تماشت مع المقترح مع بعض التعديلات البسيطة عليه، وتنص الفقرة «د» من التعديل المقترح على «وأن يكون حاصلاً على شهادة جامعية في تخصص الأنظمة أو القانون أو الحقوق من إحدى الجامعات بالمملكة، بشرط أن يجتاز برنامجاً تأهيلياً لمدة سنتين في الفقه وأصوله والأحكام الشرعية ينفذه المعهد العالي للقضاء أو إحدى كليات الشريعة بالمملكة.»

وبين آل فاضل أن من أهداف المقترح الإسهام في توفير الكوادر القضائية المتخصصة المؤهلة في الشريعة والأنظمة في جميع مجالات المنازعات، بما في ذلك المنازعات التجارية والملكية الفكرية والطبية والعمالية والمالية والمصرفية والتأمين والإدارية، إضافة إلى تعزيز دور القضاء المتخصص والمقن بشكل فاعل، تهيئة الأجواء المناسبة لتحقيق التنمية واستدامتها على نحو يحفز الاستثمار في جميع القطاعات والمجالات المستهدفة بالخصخصة وفقاً لرؤية المملكة 2030، وبرنامج التحول الوطني 2020.

وأضاف: أن توفير الكوادر القضائية المتخصصة المؤهلة في الشريعة والأنظمة يضمن تحقيق مقتضى الأمر السامي رقم 30866 وتاريخ 1438/5/4 بشأن دراسة وضع اللجان شبة القضائية المنصوص عليها في الأنظمة وتسوية أوضاعها بما يتفق مع ما ورد في البند تاسعاً من الترتيبات التنظيمية لأجهزة القضاء وفض المنازعات الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/14) وتاريخ 1426/2/23، والبند تاسعاً من آلية العمل التنفيذية لنظام القضاء (ديوان المظالم) الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/78) وتاريخ 1428/9/19، وبما يتفق مع الأنظمة والمراسيم والأوامر الملكية والقرارات ذات الصلة. وأشار الدكتور فيصل آل فاضل إلى أن من ضمن المبادئ الأساسية التي يقوم عليها المقترح أنه من المعروف أن توفير الكوادر القضائية المتخصصة في جميع المجالات يسهم في تطوير القضاء ويزيد من فعاليته وكفاءته في تحقيق الأهداف المرجوة منه، ومن الضروري العمل على زيادة تأهيل هذه الكوادر وتوفير برامج تعليمية وتأهيلية كافية للكوادر الحالية والمستقبلية بشكل مستمر.

وشدد على اهتمام الدولة بالعملية التنظيمية حيث وضعت عدة أنظمة بهدف تنظيم العديد من المجالات ومناحي الحياة بما لا يخالف قواعد الشريعة الإسلامية، ومن الأهمية بمكان دراسة هذه الأنظمة قبل الالتحاق بالسلك القضائي، خصوصاً ما يعرف بالقضاء المقنن المحكوم بنسبة تصل إلى أكثر من 95% بأنظمة ولوائح. ومن ذلك القضاء الإداري والقضاء العمالي.



62% من مشركي برنامجي التوظيف نساء

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 18 ذو الحجة 1439 هـ - 29 أغسطس 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=346090&CategoryID=5

الرياض: سليمان العنزي 29-08-2018 1:29 AM

ذكر تقرير أن عدد المشتركين في برنامجي التوظيف بوزارة الخدمة المدنية العام الماضي بلغ 1.5 مليون، منهم 1,182,346 في برنامج «جدارة»، و308355 في برنامج «ساعد»، مشيراً إلى أن 62.2% من المشتركين نساء.

المشتركون في برنامجي جدارة وساعد عام 1438
إجمالي المشتركين

1,490,701

563499

37.8 %

927202

62.2 %

بلغ عدد المشتركين في برامج التوظيف الإلكتروني التابعة لوزارة الخدمة المدنية خلال العام الماضي 1438، نحو 1.5 مليون سعودي وسعودية، من بينهم 927202 من الإناث يشكلن نسبة 62.2%، مقابل 563499 من الذكور، يشكلون نسبة 37.8% من إجمالي المشتركين بالبرنامجين.

جدارة وساعد

ذكر تقرير إحصائي حديث لوزارة الخدمة المدنية عن العام 2017 نشرته الهيئة العامة للإحصاء أن «عدد المشتركين في برامج التوظيف التابع للخدمة المدنية عام 1438 بلغ نحو 1.490.701، منهم 1,182,346 في برنامج «جدارة»، فيما بلغ عدد المشتركين في برنامج «ساعد» 308355.»

شهادات المشتركين

أوضحت إحصاءات الخدمة المدنية أن «المشاركين في برنامج «جدارة» خلال العام الماضي من حملة شهادات الزمالة، والدكتوراه، والماجستير، والبكالوريوس، والدبلوم العالي بعد الجامعة، ودبلوم بعد الثانوية، ودبلوم بعد المتوسطة بلغ 1,182,346، بينهم 774332 (إناث) يشكلن 65.5%، مقابل 408014 (ذكور) يشكلون نسبة 34.5% من إجمالي المشتركين بالبرنامج.»

مؤهلات أقل

بينت الإحصاءات أن عدد المشتركين في برنامج ساعد 308355 جميعهم يحملون مؤهلات أقل من مؤهلات المشتركين في برنامج «جدارة»، وسجلت أعداد المشتركين الذكور والمشاركات الإناث في برنامج ساعد نسبتين متساويتين 50% لكل جنس.

المشتركون في برنامجي جدارة وساعد حسب الجنس والشهادة لعام 1438

الإجمالي 1,490,701 مشترك

ذكور 563499 النسبة 37.8%

إناث 927202 النسبة 62.2%

المشتركون في برنامج جدارة 1,182,346

ذكور 408014 النسبة 65.5%

إناث 774332 النسبة 34.5%

المشتركون في برنامج ساعد 308355

ذكور 155485 النسبة 50.4%

إناث 152870 النسبة 50.6%

المشتركون في برنامج جدارة بحسب المؤهل العلمي والجنس

الزماله 115

ذكور 48

إناث 67

دكتوراه 584

ذكور 414

إناث 170

ماجستير 23345

ذكور 12442

إناث 10903

دبلوم عالي بعد الجامعيه 404

ذكور 281

إناث 123

بكالوريوس 955914

ذكور 248842

إناث 707072

كليات إعداد معلمين المرحلة الابتدائية 4002

ذكور 4002

إناث 0

دبلوم بعد الثانوية 185117
ذكور 129979
إناث 55138
دبلوم بعد المتوسطة 12865
ذكور 12006
إناث 859
المجموع 1182346
ذكور 408014 34.5%
إناث 774332 65.5%
المشتركون في برنامج ساعد حسب المؤهل العلمي والجنس
شهادة ثانوية 219087
ذكور 108871
إناث 110216
ثاني ثانوي 2914
ذكور 1187
إناث 1727
أول ثانوي 2427
ذكور 1113
إناث 1314
شهادة متوسطة 32409
ذكور 21520
إناث 10889
ثاني متوسط 3136
ذكور 1348
إناث 1788
أولى متوسط 3580
ذكور 1981
إناث 1599
شهادة ابتدائية 23531
ذكور 13929
إناث 9602
يقرأ ويكتب 15869
ذكور 3508
إناث 12361
المجموع 308355
ذكور 155485
إناث 152870

7 تدابير لإنقاذ الأحداث من السجن

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 18 ذو الحجة 1439 هـ - 29 أغسطس 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=346079&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي 29-08-2018 1:58 AM

أوضح قانوني عن 7 تدابير تُتخذ في حالة تورُّط حدثٍ لا يتجاوز عمره 15 عاما في فعل مخالف، تمكَّنه من تجنب قضاء فترة العقوبة داخل السجن، وتتخذ لأجل تقويمه وعدم التأثير عليه في المستقبل، فإذا كان سنُّه 12 عاما يودع في مؤسسة اجتماعية إصلاحية وعلاجية عاما، وإذا كان أقل من 15 عاما تتخذ معه تدابير أخرى مثل التوبيخ، والمنع من مزاوله عمل معين، أو تسليمه إلى أحد الأبوين، أو غيرها.

كشفت قانوني عن 7 تدابير تُتخذ في حالة تورُّط حدثٍ لا يتجاوز عمره 15 عاما في فعل مخالف، وتمكن هذه التدابير الحدث من عدم قضاء فترة العقوبة داخل السجن، وذلك بغرض تقويمه وعدم التأثير عليه في المستقبل، فإذا كان الحدث تحت سن 12 عاما يتم إيداعه في مؤسسة اجتماعية إصلاحية وعلاجية عاما، وإذا كان أقل من 15 عاما تتخذ معه تدابير أخرى مثل التوبيخ، ومنعه من مزاوله عمل معين.

7 تدابير

قال مصدر قانوني لـ«الوطن»، إن «هناك إجراءات قانونية خاصة في التعامل مع الأحداث، لضمان تقويم الحدث وعدم التأثير عليه مستقبلا، فإذا كان الحدث ارتكب الفعل الذي يعاقب عليه وعمره 12 عاما، يودع داخل مؤسسة اجتماعية إصلاحية وعلاجية، بحيث يقضي فيها عاما كاملا، أما إذا كان عمره تحت 15 عاما يخضع لـ7 تدابير، منها توبيخ وتحذير الحدث، أو منعه من مزاوله عمل معين، أو تسليمه إلى أحد الأبوين للعيش معه في حالة الانفصال، أو تسليمه لمن تكون له ولاية عليه، ومن التدابير التي قد تفرض على الحدث أيضا، منعه من زيارة أماكن محددة لمدة لا تزيد عن 3 سنوات، أو وضعه تحت المراقبة الاجتماعية، ولكن في البيئة التي يعيش فيها فترة لا تتجاوز عامين، ومن التدابير إلزامه بالقيام بأعمال محددة في المجتمع، كالأعمال التطوعية وغيرها لفترة، بشرط ألا تتجاوز 3 سنوات»

دوائر خاصة

أوضح المحامي والمستشار القانوني نواف النباتي لـ«الوطن»، أن «قضايا الأحداث خصصت لها دوائر خاصة في المحاكم الجزائية، تطلق عليها دوائر الأحداث، وعُيِّن لها قضاة للنظر فيها، وأكثر هذه القضايا تتمثل في تعاطي المخدرات، إذ يستغل بعض ضعاف النفوس هؤلاء الصغار إما بتمكينهم من التعاطي أو تكليفهم ببيعها، وهو ما يؤدي إلى تورط الحدث في هذه الجريمة، كذلك ضمن هذه القضايا جرائم القتل التي قد تُرتكب من الحدث، ولكن نسبتها قليلة جدا لدينا، ومن القضايا التي يُقبض على الحدث متلبسا فيها، القضايا غير الأخلاقية، وهذه نجدها في غالب قضايا الأحداث.»

إصلاح السلوك

أبان النباتي، أن «الجهات المختصة تحرص في غالب القضايا غير الموجبة للتوقيف، والتي تُرتكب من الحدث، على إيجاد حلول لها دون أن تحال إلى دوائر الأحداث في المحاكم الجزائية، فإذا كان الحدث لم يتجاوز عمره 15 عاما، وقام بارتكاب فعل خاطئ وتم القبض عليه، تُتخذ بحقه تدابير خاصة نص عليها نظام الأحداث، كالتوبيخ والتعهد، والمراقبة الاجتماعية للحدث، إلى جانب منعه من مزاوله أعمال معينة، وغيرها من التدابير الإيجابية التي قد تثمر عن إصلاح سلوك الحدث دون أن يودع السجن.»

01 التوبيخ والتحذير للحدث قبل بلوغه سن 15 عاما

02 منعه من مزاوله عمل معين

03 تسليمه لأحد الأبوين للعيش معه في حالة الانفصال، أو تسليمه لمن تكون له ولاية عليه

04 منعه من زيارة أماكن محددة لمدة لا تزيد على 3 سنوات

05 وضعه تحت المراقبة الاجتماعية في البيئة التي يعيش فيها فترة لا تتجاوز عامين

06 قيامه بأعمال محددة داخل المجتمع كالأعمال التطوعية وغيرها لفترة، بشرط لا تتجاوز 3 سنوات

- 07 إيداع الحدث أقل من 12 عاما في مؤسسة اجتماعية إصلاحية وعلاجية عاما
- القضايا المرتكبة من الأحداث
- 01 تعاطي المخدرات وبيعها
- 02 القضايا غير الأخلاقية
- 03 السرقات
- 04 المضاربات
- 05 القتل
- 06 عقوق الوالدين
- 07 حمل السلاح الأبيض «الأدوات الحادة»



51 ألف أجنبي بالقطاع الحكومي.. تغريدة "الخالدي" تعيد فتح ملف

التوطين

قال: ألا يوجد مواطنون مؤهلون لشغل تلك الوظائف؟

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 18 ذو الحجة 1439 هـ - 29 أغسطس 2018م

<https://sabq.org/KHF9rh>

محمد الموسوي - الرياض

أعدت تغريدة عضو مجلس الشورى، الدكتور سعيد الخالدي، فتح ملف النقاش في توطين الوظائف بشكل عام، فيما شهد ملف توطين الوظائف الحكومية بشكل خاص نقاشاً عبر مواقع التواصل الاجتماعي. واطلعت "سبق" على آخر الإحصاءات التي نشرتها الهيئة العامة للإحصاء، والتي كشفت عن الرقم الحقيقي لعدد الأجانب الموظفين في القطاع الحكومي على لائحة الخدمة المدنية.

وقال الخالدي في تغريدة سابقة: من المهم دراسة فكرة توطين الوظائف التعليمية في الجامعات السعودية بمن يحمل الماجستير والدكتوراه، وهم كثر، مثلما يتم التعاقد من الخارج، ضماناً للجودة، وتجنباً للحاصلين على شهادات من جامعات وهمية أو غير معتمدة. في رأيي، إن مقابلات لجان التعاقد لا تكفي، ويجب تحديث معايير وشروط التعاقد. وفي تغريدة له أيضاً قال: الإحصائية في 4 ربيع الأول 1438 هـ تقول في جهتين حكوميتين فقط (الجامعات والصحة) يوجد نحو (60 ألف) وظيفة متاحة للتوطين.

وأضاف: ألا يوجد مواطنون مؤهلون بدون عمل لشغل تلك الوظائف الحكومية حتى لو تم ذلك على مراحل لتوطينها؟! وطالب الكثير عبر "سبق" بوضع حلول، وإحلال هذه العمالة حسب الكفاءات المتوافرة، سواء على مستوى الجامعات والصحة، أو غيرها من الوظائف.

وكشفت إحصائية للهيئة العامة للإحصاء هذا العام أن عدد الأجانب الذين يعملون في القطاع الحكومي على لائحة الخدمة المدنية هو 51 ألفاً وأربعة موظفين، وهو الرقم الذي يشير إلى نقص عدد الأجانب العاملين في القطاع الحكومي خلال عام.

منتدى المعلمين والمعلمات الدولي

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 18 ذو الحجة 1439 هـ - 29 أغسطس 2018م

<https://www.al-madina.com/article/587362>

إبراهيم محمد باداود

تسعى الدولة ومن خلال وزارة التعليم إلى توفير تعليم تقوم رؤيته على أن يكون متميزاً لبناء مجتمع معرفي منافس علمياً ومن خلال رسالة تهدف إلى توفير فرص التعليم للجميع في بيئة تعليمية مناسبة، وذلك في ضوء السياسة التعليمية للمملكة ورفع جودة مخرجاته وزيادة فاعلية البحث العلمي وتشجيع الإبداع والابتكار وتنمية الشراكة المجتمعية والارتقاء بمهارات وقدرات منسوبي التعليم.

تحقيقاً لتلك الرؤية والرسالة قامت وزارة التعليم مؤخراً بتنظيم المنتدى الدولي للمعلمين والمعلمات في الرياض بمشاركة 800 معلم ومعلمة من جميع إدارات التعليم بالمناطق والمحافظات إضافة إلى 100 معلم ومعلمة من 30 دولة، ويهدف هذا المنتدى إلى رفع مستوى الأداء التعليمي للمعلمين والمعلمات وتطوير ممارستهم الصفية وفتح الشراكة مع المعلمين الدوليين وخبراء التربية والتعليم المؤهلين من مختلف دول العالم، مما يساهم في تكامل الخبرات التربوية الدولية والخبرات المحلية في بناء ممارسات تعليمية تربوية رصينة.

في كلمته الافتتاحية للمنتدى أكد معالي وزير التعليم في رسالة للمعلمين والمعلمات ضرورة مواصلة جهودهم التطويرية وأن يتعرفوا على أبرز المستجدات التربوية وأن تكون عقولهم منفتحة على التفاعل مع كل جديد ومفيد، فالعالم من حولنا يزخر بتجارب رائدة وأفكار تربوية خلاقية وإمكانيات علمية متجددة. كما أفاد رئيس اللجنة المنظمة للمنتدى أن الوزارة وبمواكبتها لرؤية 2030 وتحقيق ما جاء فيها بدأت في تطوير أنظمتها وإصلاحها وتنمية مهارات قياداتها وتبنت أكثر من 40 مبادرة تطويرية تعليمية ومنها هذا المنتدى الدولي.

خطوة إيجابية تقوم بها وزارة التعليم في المملكة لتطوير التعليم، وقد أكد معالي الوزير بأنه سيتم تقييم هذه الخطوة ودراسة نتائج هذا المنتدى، وفي حال كانت التجربة مميزة، فسيتم نقلها إلى مناطق أخرى في المملكة، غير أن مثل هذه الخطوات تثير تساؤلاً كبيراً لدى الجمهور بشكل عام وأولياء أمور الطلاب والطالبات بشكل خاص عن أثرها الملموس على المستوى التعليمي لأبنائهم الطلاب؟، وكيف يمكن قياس مستوى تطوّر أداء المعلم بعد حضوره مثل هذا المنتدى؟، فمنذ زمن بعيد قام المهتمون بالتطوير التعليمي في المملكة بزيارة فنلندا باعتبارها من أنجح التجارب على مستوى التعليم في العالم حيث قامت عشرات الوفود من وزارة التعليم بعدة زيارات لتلك الدولة للاطلاع على تلك التجارب وتبادل المعلومات وغيرها من الخبرات والأفكار الخلاقية، فهل كان لتلك الزيارات أثر ملموس وواضح على المسيرة التعليمية في المملكة؟.

قد تكون حاجتنا اليوم إلى أدوات قياس نجاح البرامج التطويرية في مجال التعليم أكبر من حاجتنا إلى البرامج نفسها، لأن البرامج التطويرية في المجال التعليمي قد تكون موجودة ويتم تطبيقها، ولكن أثرها على الواقع التعليمي لا يزال محدوداً، أو لا تتوفر له مقاييس محددة بشكل واضح حتى الآن.

آخر انتهاكات التحرش

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 18 ذو الحجة 1439هـ - 29 أغسطس 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1667120>

مها الشهري

جريمة تحرش تسفر عن جريمة قتل أشنع منها على شاطئ في الإسكندرية في يوم الجمعة الماضي، مما يعني أنها وصلت الجراة في البعض من المتحرشين إلى الاعتداء على من يعترض على سلوكهم الذي يرون في فعله حقا لهم وينظرون إليه كجزء من حرياتهم، لأن المجتمع والأسرة والنظم لم تعرفهم بشناعة هذا الجرم وبالتالي لم تتعامل معهم بناء على هذا الأساس، ثم يكاد يجمع الأكثرية على أن التحرش يتطلب انعزال الجنس الآخر وتحديد شكله ولباسه في إطار محدد يحترمه الآخرون ولا يعرضهم بالتالي إلى الوقوع كضحايا.

حينما تتدخل في منع قضية تحرش فقد ينقلب الأمر ضدك، ويعتبر الآخر أن هذا التدخل ليس من شأنك؛ لأن أكثرنا يكتفي بالاستيلاء من هذه المظاهر لكنهم فعليا لا يساهمون في الحد من وجودها، ولا يحاربونها بالطريقة المعلنة وبحجم الجراة التي تظهر بها.

المجتمع الذي لا يحارب مشكلاته ويقوم على حلها بالطرق السلمية سيجعل تلك المشكلات تتطور فيه إلى حد يصعب فيه استيعابها، حيث تنتسج دائرة الانتهاكات؛ لأن المجتمع لا يقاومها وإنما يتساهل بها حتى تصبح سلوكيات سائغة مما يؤزم المشكلة ويصعب تقويمها وحلها، ومثل هذه المشكلات أصبحت قليلا ما تحدث في العالم المتقدم، ليس لأن الرجل هناك يختلف في ميوله وعرائزه عن الرجل العربي ولكن تهذيبه ناتج عن قوة وصرامة القانون والمجتمع في رفضهما للتحرش.



كاريكاتير

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الأربعاء 18 ذو الحجة 1439 هـ -
29 أغسطس 2018 م

[http://www.alriyadh.com/
1697536](http://www.alriyadh.com/1697536)



زكريا

www.aleqt.com
عكاظ
لنض الحديقة

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء
18 ذو القعدة 1439 هـ - 29
أغسطس 2018 م

[https://www.okaz.com.sa/
article/1667136](https://www.okaz.com.sa/article/1667136)

